ديمقراطية العملية السياسية في البرازيل لتعزيز النظام المدني بين 2003-2010

Democratization of the political process in Brazil to strengthen the civil order between 2003-2010

ط.د/ صبرينة لبشيري

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)

s.lebchiri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/05/16 تاريخ القبول: 2021/10/13 تاريخ النشر: 2021/12/24

الملخص: *ولمعرفة إن كانت الحكومات التي تداولت على السلطة في البرازيل قد اتبعت الخطوات أو المراحل الديمقراطية، خاصة بالتركيز على مرحلة الرئيس* ***لولا داسيلفا*** *نجد بأنه كان هناك عدة مؤشرات لقياس مدى ديمقراطية العملية السياسية في البرازيل لتعزيز النظام المدني والذهاب إلى الترسيخ الديمقراطي فهناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على التطبيق الفعلي لمبادئ الديمقراطية نجد النظام الانتخابي، النظام الحزبي، دور المجتمع المدني والمشاركة السياسية للتأكد من أن الساحة السياسية قد شهدت ديمقراطية في جميع المستويات والمجالات التي ضمنتها الحكومة المدنية وحتى مختلف القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في العملية السياسية خاصة في فترة الرئيس اليساري* ***لولا داسيلفا*** *التي شهدت فترتي حكمه عملية تحولات سياسية وديمقراطية بامتياز.*

الكلمات المفتاحية: *الديمقراطية، العملية السياسية، النظام المدني، الترسيخ الديمقراطي.*

Abstract:

To find out if the governments that negotiated the democratic steps or stages, especially focusing on the stege of president lula do Silva indicators that measure the extent of democracy in the political process in brazil to strengthen the civil ordr and go to democratic conslidation. There is a group of indication that show actual application of the principles of democracy, we find the electoral systme. The party systme. The role of civil society and poli+tical participation to ensure that the political arena has witnessed democrcy in all level and aresa guaranteed by the civil government and even the various political and social forces active in the political proces, especially during the period of the leftist president lula do saliva, who witnessed two wisdon periods, a process of political and democratic transitions par exellences.

Key words :

Democracy. The political process. Civil system. Democratic consolidaion

– مقدمة:

تأسست الحياة السياسية الحالية في البرازيل على الدستور الفيدرالي الذي صدر عام **1988**، ورغم أن هذا الدستور كان أثرا من آثار الانتقال الديمقراطي الذي شهدته البلاد بعد 21 عاما من الحكم العسكري الشمولي **(1964 – 1985)**، يعتبر مفهوم العملية السياسية من بين المفاهيم التي عرفها حقل السياسة المقارنة الذي برز مع موجات الديمقراطية التي عرفها العام، خاصة الموجة الثالثة التي مست العديد من دول العالم الثالث. فهناك مجموعة من التحولات التي عرفتها البرازيل في الفترة بين انقلاب عام 1964م والتحول الديمقراطي لعام 1985م، كان أبرز هذه التحولات هو تفكك تحالف تحالف الجيش مع الكنيسة ورجال الأعمال والطبقة الوسطى الذي قاد هذا الانقلاب عام 1964م من أجل الجيش، هم ذاتهم الذين قادوا المظاهرات ضد الجيش البرازيلي عام1984م على الفساد الذي كانت تعاني منه البلاد وتراكمات التي خلفها الحكم العسكري.

1/المظاهر التأسيسية للعملية السياسية:

قبل الخوض في طبيعة ومؤشرات العملية السياسية لابد من التدقيق في بعض المفاهيم لفرض ضبط التحليل في أطر منهجية منها ما أصطلح بتسمية العملية السياسية، مالمقصود بالعملية السياسية؟ ماهي أهدافها؟ هذه الأسئلة المثارة تشير إلى أم مضمون العملية السياسية يكمن في جر القوى السياسية الرافضة لنتائج الشرعية الانتخابية للحوار الهادف لبناء الدولة، بهذا المعنى يحق لنا التأكيد على أن العملية السياسية تشكل الخطوة الأولية في طريق انجاز متطلبات المرحلة الانتقالية.

أ/مفهوم العملية السياسية: هي مشروع سياسي مصاغ من طرف قوى سياسية تؤمن بهذا المشروع يراد له أن يترسخ ويستمر، وتتسم مجمل العملية بالاستمرار إلى حين يجسدها نظام سياسي يتسم بنوع من الثبات والاستمرار ويرتكز على دستور حاكم ومنظم له. بحيث أن العملية السياسية هي جزء من المجتمع لأن هذا المجتمع في تطور وتغير دائمين. وبما أن العملية السياسية يجب أن ترتكز على دستور فمن غير الممكن القول بأن الدستور ثابت فهو كذلك تشمله قاعدة التطور والتغيير.

فالعملية السياسية تعرف على أنها مجموعة الأنشطة التي تعبر سعي الأفراد داخل الدولة من أجل الحصول على القوة، والتي تعبر ممارستهم الفعلية للسياسة. وبهذا المعنى هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين مختلف الفواعل السياسية في إطار الثقافة السائدة ومجموع الأبنية والمؤسسات السياسية. (مسعد، 2000، صفحة 337) لذا نجد بأن العملية السياسية هي مؤشر من بين مؤشرات الديمقراطية التي تدل على وجود عملية سياسية تسير بطريقة سلمية وسلسة واعتراف جميع القوى السياسية والمجتمعية وقبولهم بمختلف نتائج الانتخابات التشريعة كانت أو رئاسية.

ب/أهم المظاهر التأسيسية للعملية السياسية: يقصد بالمظاهر التأسيسية تلك المظاهر الدالة على النهوض وتطوير التشريعات القانونية المنظمة والمؤسسة لمختلف الممارسات والأنشطة السياسية التي من دونها ما كانت لتجد العملية السياسية السند القانوني:

1/دستور1988م: يمثل الدستور القانون الأساسي في الدولة، فهو القاعدة القانونية السائدة لدى الجماعة السياسية المفروض أن يتماشى والنظام السياسي السائد لأنه بمرور الوقت تصبح هذه النصوص غير متماشية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فلابد من الواجب إعادة النظر فيها ومراجعتها بوضع وصياغة دستور جديد حسب مقتضيات الظروف. (عمران، 2004، صفحة 5) فهذا الدستور هو بمثابة الدستور الجديد* المؤسس لنمط الحياة السياسية في البلاد.

فالدستور يعتبر أسمى القوانين في أي دولة ومن ثم فإن الخطوة الأولى في الديمقراطيات الناشئة أو الانتقالية هو صياغة دستور يتماشى وعملية الانتقال الديمقراطي، ويفترض في الدستور الجديد أن يحدث قطيعة مع القيم السياسية للحكم التسلطي، وقد يشارك في إعداد مسودة للدستور الجديد النخب السياسية، ويكرس هذا الدستور التعددية السياسية والحزبية ويرسي معالم نظام حكم ديمقراطي يفصل بين السلطات، ووجود مؤسسات تسمو بصفتها القانونية على الأشخاص والمشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة وتعددية ترفق بمنظومة قانونية تنظم الحياة السياسية. فالدستور هو بمثابة عقد مدني وهو حصول اتفاق بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع من اجل تجاوز الخلافات، ويكون هذا العقد ضمني أو مكتوب في إطار مصالحة وطنية.

2/حصر مهمة الجيش دستوريا: والمقصود بهذا هو تقليص مهمة الجيش(المؤسسة العسكرية) وتدخلها في الحياة السياسية، ولتكون مؤسسة دستورية على غرار باقي المؤسسات لها صلاحيات واضحة وتمثيله داخل الحكومة مع اختصاصات محددة دستوريا وقانونيا في(حماية الاستقلال الوطني، الدفاع عن السيادة وحماية التراب الوطني.....) (الوالي، 2003، صفحة 142) مما يدل على أن دور الجيش قد تراجع على ما كان عليه في السابق بهيمنته على السياسة العامة للبلاد داخليا وخارجيا، وعودته إلى الثكنات ومع كل هذا التغيير الحاصل في البيئة السياسية في البرازيل والقيام بإبعاد الجيش عن السياسة، فمؤسسات الجيش لم تعارض هذا الانتقال وهذا التغيير في المهام بتسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب وإلى مؤسسات سياسية تتمتع بالاستقلالية والفعالية في أداء المهام والقيام بتحقيق وتجسيد الانتقال إلى الديمقراطية من خلال الترسيخ للديمقراطية بمفهومها الحديث (الحرية السياسية والفردية، المشاركة السياسية، التداول السلمي على السلطة وغيرها .....).

3/تنظيم قانون الأحزاب السياسية: شهدت البرازيل بعد صدور دستور 1988م انفتاحا على التعددية السياسية والتي سمحت بتشكيل تنظيمات سياسية مختلفة المبادئ والأفكار والتوجهات السياسية. تبقى ثمرة للضغوطات المتبادلة والقابلة للتغيير نتيجة ميزان لم يستقر فالتعددية عنصر مهم في استقرار النظام السياسي وترسيخ مبدأ من مبادئ الديمقراطية خاصة في عملية الانتخابات التي تكفل للجميع حق المنافسة

والمشاركة فيها من أجل الوصول إلى السلطة أو من أجل الحصول على عدد من المقاعد في الدوائر الانتخابية وفي الهيئات التشريعية كمجلس الشيوخ، ومجلس النواب. وهو ما عرفته البرازيل بعد التوجه التدريجي نحو الديمقراطية خاصة بعد إقرار نظام الحكم العسكري السابق بالسماح للمعارضة السياسية بالمشاركة في البرلمانية وحتى الرئاسية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين للتوسع وترسخ عملية التعددية مع مرحلة الانتقال الديمقراطي وحتى بعد الترسيخ الديمقراطي والدليل على ذلك الانتخابات الأخيرة التي شهدتها البرازيل عام2018م، خاصة بعد وصول مرشح حزب اليمين المتطرف وهو الرئيس جايير بولسونارو، وهذا مايدل على أن كل الانتخابات التي عرفتها البرازيل منذ عام1982م إلى غاية 2012م، بأنها انتخابات تمتاز بالتنافس السياسي وتعدد في الأحزاب السياسية من أجل الوصول والحصول على مقاعد في مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

مما يعني بأن التنظيم الحزبي الذي عرفته الحياة السياسية البرازيلية ماهو إلا نتيجة لتبني النظام السياسي للديمقراطية التي تعتبر التعددية الحزبية مؤشر من مؤشراتها و وسيلة لتنشيط الحياة السياسية وتفعيلها، فالتعددية هي أحد متلازمات الديمقراطية التي من وجودها في أي نظام سياسي مدني ديمقراطي (أحمد، 2009، صفحة 21)

4/تنظيم قانون الانتخابات: لقد حدد دستور البرازيل نظام الانتخابات، فقد أبقى على نمط التمثيل النسبي للولايات ف مجلس النواب الفيدرالي والموروث عن النظام الديمقراطي في الفترة 1946م-1964 م. وأكد عليه حتى النظام العسكري فعدد المقاعد في مجلس النواب يكون على حساب النسبة فطريقة التصويت يجب أن يكون نسبيا. إذ يتكون مجلس النواب من 513عضو ينتخبون في 27دائرة انتخابية متعددة التمثيل بحيث تشكل واحدة من المقاطعات بما فيها العاصمة دائرة انتخابية واحدة ويتم تحديد حجم الدوائر(أي عدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة) نسبة إلى عدد السكان، مع العلم بأنه لا يجوز أن يقل عدد الممثلين عن أي مقاطعة(عن 8أعضاء أو يزيد عن 70عضو)، ويتم تنظيم الانتخابات بموجب نظام القائمة النسبية المفتوحة حيث يملك الناخب صوت واحد يعطيه إما لإحدى القوائم أو لأحد المرشحين ويتم تجميع الأصوات التي يحصل عليها مرشحو كل حزب بشكل فردي وإضافتها إلى أصوات ذلك الحزب، وتستخدم نتائج ذلك في تحديد مجموع أصوات الحزب لاحتسابها في عملية توزيع المقاعد. فمن العناصر المميزة لتجربة الانتقال الديمقراطي في البرازيل استمرارية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وانتخابات حكام الولايات التنافسية منذ منتصف الثمانينيات، كذلك أولت البرازيل اهتماما كبيرا بالمسائل الإجرائية المتعلقة بالعملية الديمقراطية. حيث اهتمت بتوفير الضمانات اللازمة لضبط العملية الانتخابية وضمان نزاهتها، كما أنها قامت بإنشاء محاكم انتخابية تختص بالنظر في سلامة الإجراءات الانتخابية ونتائج الانتخابات وذلك بعد منح دور أكبر للقضاة في إدارة العملية الانتخابية كما أنها قامت بإنشاء لجنة خاصة لمراقبة الانتخابات تعرف باسم "لجنة عدالة الانتخابات" وهي لجنة مستقلة مسئولة للإشراف على الانتخابات بكافة مستوياتها الفيدرالية وكذلك على مستوى الولايات من أجل ضمان نزاهتها. (الانمائي، صفحة 26)

2/آليات ومؤشرات العملية السياسية في البرازيل:

تطرح الدراسة قضية العلاقة بين النخبة السياسية والعملية السياسية التي تعزز على طريقة تعزيز النظام المدني، لأن النخبة السياسية تلعب دور كبير في العملية السياسية التي أصبحت من بين أهم المحددات أو المفاهيم التي توضح نوع نظام الحكم السائد في أية دولة في العالم مهما كانت درجة ترتيبها في النظام الدولي.. فقد استطاعت النخبة المدنية بأن يكون لها تأثير ايجابي على العملية السياسية والانتقال السلس للسلطة في البرازيل منذ عام 1985م بوصول نخب مدنية واستلامها السلطة وعقدها اتفاق حول ترتيب الحياة السياسية وآلية تنظيم واستقرار العملية السياسية.

1/النخبة المدنية: تعتبر النخبة المدنية أهم ركائز الانتقال السلمي للسلطة في أي دولة تمارس الديمقراطية، ويتوقف هذا على الدور الذي تلعبه النخب المدنية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الذي هو بمثابة تعبير عن مختلف متطلبات المجتمع، (عيسى، 2016) (الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، النقابات العمالية.....)، فقد كانت هذه النخب في فترة الحكم العسكري مضطهدة ومقيدة تعمل وتنشط في إطار وحيز ما تسمح به المؤسسة العسكرية. إلا أنها استمرت في الضغط على هذه المؤسسة من خلال المظاهرات والاحتجاجات التي تنظمها المعارضة وفي مقدمتها نقابة العمال التي أصبحت فيما بعد حزب سياسي بقيادة الرئيس السابق لولا داسيلفا، مما دفع بالحكومة العسكرية للاستجابة لهذه الضغوطات الداخلية الكبيرة والواسعة والأمر الذي دفع بها للانسحاب التدريجي والجزئي من السلطة وضمان انتقال السلطة إلى نخبة مدنية بآلية دستورية وسلمية.

هذه النخب المدنية التي استلمت السلطة لعبت دورا كبيرا في ضمان انتقال السلطة من خلال العمل على تحقيق مبدأ من مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة والذي يحقق بالممارسة الديمقراطية Action Démocratique فهي تعني التطبيق الفعلي والعملي للديمقراطية كقيمة عالمية، كما يقول إسماعيل صبري عبد الله" العبرة بالممارسة وليس بالنصوص الدستورية". فالممارسة الديمقراطية تحكمها ضوابط رسمية ومؤسسات وآليات من أجل ممارستها على أرض الواقع. (هشام، يناير2018، صفحة 75)

2/المجتمع المدني: المجتمع المدني يتكون من منظمات ذات مصالح ذاتية تعمل على حماية مصالحها من السلطة والمجتمع المدني في تعريفه يعرف من خلال علاقته بالدولة وعبر انتظامه خارج إطار الدولة الرسمي وهو يمثل الفاعل الذي يشكل حاجزا ضد الدولة والاستخدام السيئ للسلطة تجاه رعاياها. ويقول شاذان : "يعد تمكين وتقوية المجتمع المدني من أكثر الوسائل فعالية للسيطرة على سوء الاستغلال لسلطة الدولة ولمحاسبة المواطنين للحكام ولإقامة أسس الديمقراطية المستقرة" (لوكوكو، 2003، صفحة 109)

ومع انفتاح الفضاء السياسي ضغطت مجموعات دينية وشعبية ذات روابط أهلية وحركات نسائية قوية لتحقيق مصالحها وإفساح المجال لمزيد من الحرية السياسية وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي، قاد لويس إيناسيو لولا داسيلفا، حركة نقابية جديدة تنتقد تدخل الدولة وتستقي قوتها من علاقاتها بعمال المصانع، بدلا من رعاية الدولة. وعززت بداية تعبئة المجتمع المدني في أوساط النخبة والشوارع والمصانع

والدوائر الانتخابية، كما ألهمت موجة المد الديمقراطي الكاسح للمعارضة الديمقراطية في وجه المؤسسة العسكرية (هاغوبيان، ب.س.ن، صفحة 33) والعلاقة بينهما هي علاقة متبادلة التأثير والتأثر ولهذا فإن وجود نظام ديمقراطي يوفر فرص النشاط بعيدا عن رقابة الدولة أو تدخلها سيؤدي إلى قيام مجتمع مدني حقيقي، لأن الديمقراطية هي آلية للحكم الذي يسمح للمجتمع بالمشاركة في كافة القضايا التي تهمه وحتى المشاركة في وضع السياسة العامة للبلاد، وكذلك هي آلية تسمح بالتداول على السلطة من خلال المشاركة في العملية السياسية.

3/آلية تنظيم الانتخابات(النظام الانتخابي): تعتبر الانتخابات إحدى الوسائل الرئيسية للديمقراطية فهي آلية أساسية إلى جانب آليات أخرى التي تجسد مجتمعة الوجود الحقيقي للعملية الديمقراطية، إلا أن العملية الانتخابية تبقى القناة الرئيسية لممارسة الديمقراطية والتي تدل على وجود ديمقراطية حقيقية من خلال السبيل الوحيد لها وهو مصداقية الجماهير في التصويت.

لذا تحرص الدول الديمقراطية على الالتزام بشفافية الممارسة الديمقراطية السليمة والتي تضمن وصول كل من له حق التصويت على اختيار مرشحهم بكل حرية بعيدا عن العديد من الضغوطات التي قد يتعرض لها أو حتى الإقصاء والتهميش، (زهران، 2005، صفحة 119) نظرا لما تكتسبه هذه الآلية أهمية في تعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية. وقد أشار جوزيف شومبترJ.Shumpeter إلى أن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يستطيع الأفراد المشاركة في العملية السياسية والتي فيها روبرت دالR.Dahl على أن تكون حرة ونزيهة، وأن تكون بشكل دوري ويشارك فيها كل من له حق التصويت. (مساعيد، 2012، الصفحات 108-109)

فمن العناصر المميزة لتجربة الانتقال الديمقراطي في البرازيل استمرارية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وانتخابات حكام الولايات التنافسية منذ منتصف الثمانينيات، حيث اهتمت بتوفير الضمانات اللازمة لضبط العملية الانتخابية، كما أنها قامت بإنشاء محاكم انتخابية تختص بالنظر في سلامة الإجراءات الانتخابية ونتائج الانتخابات وذلك بعد منح دور أكبر للقضاة في إدارة العملية الانتخابية كما أنها قامت بإنشاء لجنة خاصة لمراقبة الانتخابات تعرف باسم "لجنة عدالة الانتخابات" وهي لجنة مستقلة مسئولة للإشراف على الانتخابات بكافة مستوياتها الفيدرالية وكذلك على مستوى الولايات من أجل ضمان نزاهتها. (الإنمائي، 2012، صفحة 26)

عادة ما تكون الانتخابات مؤشر جد واضح على أن الانتقال الديمقراطي قد حصل فعلا، لذا ينظر إلى إجراء الانتخابات على انه عنصر جوهري في مرحلة وقوع تحول في اللعبة السياسية، وتغير نمط العملية السياسية كما أنها مؤشر على عملية مأسسة النظام السياسي قد بدأت، (karl, 2005, p. 9) التي تدل على تأسيس وتعزيز نظام مدني

وفي مجمل القول نرى بأن الانتخابات هي من آليات سيرورة العملية السياسية في البرازيل التي تعمل على تعزيز نظام سياسي مدني.

4/آلية التداول السلمي على السلطة: التداول السلمي على السلطة هو التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً. وبذلك فإن اسم الدولة لا يتغير ولا يتبدل دستورها نتيجة تغير الحاكم أو الأحزاب الحاكمة. مما يجعل العملية السياسية في البرازيل تتسم بالطابع الديمقراطي الذي يسمح بتكريس وتطبيق كل مبادئ الديمقراطية بشكل سلمي. وعليه يعرف شارل داباشCharles Dabuche

"التداول على السلطة بأنه مبدأ ديمقراطي، لايمكن لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لانهاية له، ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر". (الأمين، 2009، صفحة 103)

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول أن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل القوى والتيارات السياسية الفاعلة من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية. لذلك لايمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك اعتراف بحق جميع التيارات والأحزاب السياسية أن تتبادل مواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة.

5/التعددية السياسية: عرفتها الدكتورة ثناء فؤاد بأنها " الإقرار بوجود التنوع، وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات ". وقد أشار هنري كاريل إلى التعددية بقوله أنها " ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها " (فؤاد ث.، 2003، الصفحات 23-40) فمفهوم التعددية هو مصطلح يعني أولا الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة ... وبقي ثانياً احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ... ومن ثم الأولويات وبقي ثالثاً إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب " (حيثوم، 2020)

لأنه من شروط الديمقراطية وجود التعددية السياسية والتنافس الحر والمشاركة في السلطة لابد من التداول السلمي على السلطة والتي تحققت بعد التوجه نحو الديمقراطية منذ عام1985م (حمزة، صفحة 135) والتي رافقها الدستور 1988م. الذي أباح التعددية السياسية (الحزبية) وأعطى الحرية الكاملة للأحزاب للتعبير عن أهدافها ومبادئها وبرامجها.

إن الممارسة الديمقراطية على ارض الواقع تحتاج إلى توفير مصادر المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة، إلى جانب الحق القانوني والسياسي الذي ينص على مشاركة الملزمين بتلك القرارات والخيارات العامة في اتخاذها (الكواري، 2003، صفحة 51) وعليه فمن خلال إعطاء الحرية لتشكيل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني...الخ. ستكون هناك حرية في تشكيل هذه التكوينات السياسية لتعبر عن رأيها وتدافع عن مصالحها وتسهم بشكل أو بآخر

في التأثير على العملية السياسية التي تبين سيرها بطريقة ديمقراطية، مما يؤدي في النهاية إلى الخروج بقرارات متوازنة تلبي مصلحة الجميع دون أن يضيع حق فئة أو طائفة أو مجموعة داخل المجتمع، هذا من جانب، من جانب آخر الممارسة الديمقراطية ستكشف لنا عن وضع السلطة السياسية التي لم تعد حكراً لحزب معين أو لفئة معينة على حساب الآخرين

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول أن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل القوى والتيارات السياسية الفاعلة له علاقة كبيرة بمبدأ التعددية السياسية التي من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية التي توضحها العملية السياسية التي تعرفها البلاد من خلال العملية السياسية. من خلال التداول على السلطة عن طريق الانتخابات، بالإضافة إلى التعددية السياسية يتم بها تحقيق هذا المبدأ، (مسعودي، 2014، صفحة 151) الذي عرفته البلاد منذ تطبيق القانون المدني عام2002م وكذلك منذ انتخابات 2003م، وحتى انتخابات 2010م، عندما تم رفض كل من كاردوزو ولولا تعديل الدستور لعدم الاستمرار في السلطة وترك المجال للنخب أخرى وتيارات سياسية أخرى.

إن التعددية السياسية تبقى ثمرة للضغوطات المتبادلة والقابلة للتغيير نتيجة ميزان لم يستقر فالتعددية عنصر مهم في استقرار النظام السياسي وترسيخ مبدأ من مبادئ الديمقراطية خاصة في عملية الانتخابات التي تكفل للجميع حق المنافسة والمشاركة فيها من أجل الوصول إلى السلطة أو من أجل الحصول على عدد من المقاعد في الدوائر الانتخابية.

وهذا مايدل على أن كل الانتخابات التي عرفتها البرازيل منذ عام1982م إلى انتخابات 2012م وصولا لانتخابات 2018م، بأنها انتخابات تمتاز بالتنافس السياسي وتعددية الأحزاب والقوى والتيارات السياسية من أجل الوصول إلى السلطة والحصول على مقاعد في مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول بأن العملية السياسية التي تأسست في البرازيل بعدما عرفت التوجه نحو الديمقراطية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي قد ساهمت بشكل كبير وواسع في تأسيس وترسيخ نظام سياسي مدني في البلاد بعدما كان نظام عسكري تسلطي، بحيث أن ديمقراطية العملية السياسية في الفترة الممتدة بين 2003-2010 ووصول تلك النخب المدنية إلى سدة الحكم قد ساهمت في تعزيز النظام المدني في هذه الفترة من خلال مجموع المظاهر التأسيسية و الآليات والمؤشرات التي تم التطرق إليها من خلال هذه الدراسة توضح بأن العملية السياسية كانت ديمقراطية بأتم معنى الكلمة.

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

1/ جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005).

2/ جيمس حزام الوالي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

3/ علاء الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستقرار والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

4/ محمد عمران، مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر1962-1997، (رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة بسكرة، 2004).

5/ نور الدين حسين علي أحمد، تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملية المحدودة، 209).

2/المقالات باللغة العربية:

1/ أوات محمد الأمين، التداول السلمي على السلطة في نظام الحكم الإسلامي، "مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية"، (بغداد)، ع.02، م،04، (2009).

2/ ثناء فؤاد عبد الله، الحزب والسياسة والديمقراطية، "مجلة الاسلام والديمقراطية"، بغداد، ع3، أوت 2003. جونتا أنتوني لوكوكو، المجتمع المدني وعمليات التحول الديمقراطي في أوغندا وكينيا، تحليل مقارن لدور الكنيسة والمنظمات غير الحكومية، تر: هالة ثابت، "مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية"، (الجيزة)، ع5، (ديسمبر 2003).

3/ علي خليفه الكواري، مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية، بيروت، "مجلة المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 296، أكتوبر 2003. عبد الكريم هشام، العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية بين الفعالية الحكومية والأداء الديمقراطي، "مجلة اتجاهات سياسية"، ع2، يناير2018، المركز العربي الديمقراطي(برلين).

4/ فاطمة مساعيد، التحول الديمقراطي وآلياته، في: الانتخابات والتحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، تحرير: بوحنية قوي وآخرون، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2012).

5/ فرانسيس هاغوبيان، البرازيل: الانتقال إلى الديمقراطية في البرازيل من ليبرالية مقيدة إلى ديمقراطية تنبض بالحياة، (ب،د،ن، ب، س، ن)

6/ يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، عدد صفر،(الجزائر)، (مارس2014.

3/ مقالات باللغة الأجنبية:

1-Terry lynn karl « From Democracy to Democratization and Back :Before Transitions from Authoritatarin Rule » Stanford .CDDRL woring paper.n 45, 2005. P09.

4التقارير:

1/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما"، (5-6 حزيران 2012).

5/ المواقع الالكترونية:

1/ سليم فرحان حيثوم، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ الإطلاع:2020/08/04، على الساعة:10:15سا، على الموقع: http://fcdrs.com/mag/issue-2-11.html

2/ صبرين عيسى، إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا مع التطبيق على التشاد1980-2016، 17أفريل2016، المركز الديمقراطي العربي(ألمانيا)، تاريخ الاطلاع: 2020/08/20، الساعة: 21:45سا، على الموقع:

Democrticac.de !?p-30510fbeild- IWAR3GDRSI borob OcbJWplg Fphtd5590 Tmz6y4qDBuxpc70PWU1D M5uWuzwE.